كلمة الوفد الليبي

تلقيها

السيدة المستشار إنتصار النمر

أمام

المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في دورته الثانية والستون

فيينا من 17 إلى 2018/9/21

السيدة الرئيس: -

يسعدني في مستهل كلمتي أن أضم صوتي للذين سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً للمؤتمر العام في دورته الثانية والستون، وإننا على ثقة تامة بأن إدارتكم الحكيمة وخبرتكم ستمكنكم من القيام بمهامكم على أكمل وجه وستقود أعمالنا إلى أفضل النتائج، كما أتقدم لأعضاء مكتبكم الموقر بأطيب التهاني، مؤكداً على ثقتنا العالية بكفاءاتهم في تسيير أعمال هذا المؤتمر، ولا يفوتني كذلك أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس المؤتمر العام في دورته السابقة على النجاح الذي حققه رفقة هيئة المكتب أثناء إدارتهم لتلك الدورة.

كما يسعدني - يا سيادة الرئيس - أن أعبر عن جزيل شكرنا وتقديرنا إلى معالي ***السيد/ يوكيا أمانو*** مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المجهودات المميزة والمبذولة من أجل تطوير البرامج والمشاريع التي تهدف إلى الرفع من كفاءة أداء الوكالة، مؤكداً على ثقتنا الكبيرة في كفاءته في تسيير أعمال الوكالة، والتي أصبحت تلعب دوراً هاماً في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والصحية والبيئة وغيرها، كما أسهمت بحق في اضطلاعها بمسؤولياتها الكبيرة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والأمان والأمن النوويين والضمانات، ويعرب وفد بلادي على استعداده التام للتعاون معه لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة.

السيدة الرئيس ،،،

تساهم بلادي وبفاعلية في دعم أنشطة التعاون التقني مع الوكالة من أجل تعزيز الشراكة وبناء القدرات، وذلك لما لتلك الأنشطة من مردود في جل ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وإننا نُعرب عن تقديرنا العالي للتعاون القيم الذي حظيت به بلادي في السنوات الأخيرة، وخاصة في مجالات الصحة البشرية وإدارة مصادر المياه الجوفية ومكافحة الآفات الزراعية، والتي هي من الأولويات ضمن إطار البرنامج الوطني لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشارك بلادي وبفاعلية في هذه الأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي بغية تعزيز الشراكة مع الوكالة والدول الأعضاء لدفع برنامج التعاون التقني نحو الأفضل في ظروف عدم

الاستقرار السياسي وهشاشة الوضع الأمني الذي تمر به بلادي ، وقد التزمت بلادي بالتوجه العام في الوكالة بتقديم عدد أقل من مفاهيم المشاريع وتم التركيز على النوعية ضمن الأولويات المحددة في إطار البرنامج الوطني، وتقدمت بسبعة مقترحات لمشاريع التعاون التقني للدورة 2020 - 2021، وتم قبول ستة مشاريع.

كما تثمن بلادي أيضاً دور الوكالة الفعال في تنمية القدرات البشرية والمؤسساتية في مجال الصحة البشرية من خلال المشاريع الوطنية والإقليمية التي تساهم في تطوير مراكز الأشعة العلاجية والتشخيصية والطب النووي وإرساء السياسات الوطنية لمكافحة السرطان، وكذلك في دعمها لبلادي على بناء القدرات في مجال تخطيط الطاقة، ووضع خطة لتطوير وتحديث البنية الوطنية المتعلقة بإدخال الطاقة النووية لتكون جزأ من مزيج الطاقة الوطني.

السيدة الرئيس ،،،

تشيد بلادي بالتدابير التي تضطلع بها الوكالة من أجل تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والإشعاعي، وتولى اهتماماً كبيراً بهذه المسألة حيث أنشأت مكتباً وطنيا للرقابة النووية أسندت إليه المهام والصلاحيات التي من شأنها أن تجعله مستقبلاً هيئة رقابية تمارس صلاحيتها باستقلالية تامة وفقاً للمعايير الدولية والمعاهدات والاتفاقيات النافذة، خاصة وأن ليبيا سبق وأن قامت بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالأمان النووي، ومنها اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، وبناء على ذلك فقد أنشأت بلادي لجنة خاصة بالطوارئ والتأهب لأي حادث نووي أو إشعاعي وتتلقى هذه اللجنة الدعم والمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال المشروع الإقليمي النموذجي المعني بتنمية القدرات الوطنية في هذا المجال، وفي هذا الإطار فإن بلادي تؤكد على الآتي :-

- ضرورة تدعيم البنية الأساسية الرقابية الوطنية من أجل مراقبة الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

- تطوير القدرات التقنية لضمان وقاية العاملين المعرضين للإشعاعات والمحافظة على سلامة المجتمع والبيئة.
- الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين في مجال الإشعاع.

إن بلادي - سيدي الرئيس - تولي أهمية كبيرة لمسألة الأمن والأمان النووي، وفي هذا المجال نثمن الدور الذي قام ويقوم به المكتب القانوني بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سواء بمراجعته لمسودة القانون النووي الليبي أو استعداده بمراجعة اللوائح التنفيذية لمسودة مشروع القانون النووي الليبي .

وفي هذا الشأن يؤكد وفد بلادي على أهمية تقديم التدريب المتخصص للعناصر الليبية سواءً من قبل الوكالة أو الدول المتقدمة في مجال التقنية النووية خاصة وأن ليبيا تمر حالياً بمرحلة انتقالية صعبة تتطلب بناء القدرات.

السيدة الرئيس ،،،

وفي مجال الأمن النووي ننوه بالتعاون المتميز مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن تعزيز تدابير الحماية المادية للمرافق والمنشآت النووية بما فيها المرافق الصحية والمراكز البحثية تحت رعاية الوكالة ضمن خطة الدعم المتكاملة في الامن النووي التي تم استكمالها في سنة 2015م ونحن الان بصدد برنامج عمل لتطوير أنظمة الحماية المادية للمرافق الاشعاعية والنووية الليبية يتم تنفيذه الآن وننتهز هذه الفرصة لنقدم شكرنا وتقديرنا للسلطات الامريكية والبريطانية على مساعدتنا في هذا المجال.

السيدة الرئيس ،،،

إن بلادي ترحب بجهود الوكالة الرامية إلى تقوية أنشطتها المتعلقة بالعلوم والتقنية النووية وتطبيقاتها المختلفة، وخاصة استخدام النظائر المشعة في إدارة الموارد المائية، وخطط إنتاج مياه الشرب اقتصاديا باستخدام

المفاعلات النووية الصغرى والمتوسطة الحجم، خاصة وأن بلادي تقع جغرافيا في منطقة تعاني من نُدرة في المياه، لذلك فنحن نركز على الاهتمام بتحلية مياه البحر بواسطة الطاقة النووية، وإننا نبدي رغبتنا المشاركة في المشاريع البحثية المنسقة المتعلقة بالتحلية النووية، وخاصة المندرجة تحت إشراف ورعاية الوكالة والانضمام إلى مجموعة المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (IMPRO)

السيدة الرئيس،،،

إننا نقدر تقديراً عالياً الجهود التي تبذلها الوكالة لزيادة تمثيل الموظفين من رعايا الدول النامية، إلا أننا نلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة في هذا الشأن لم يكن هناك تقدم ملحوظ في زيادة تمثيل هذه الدول ومنها بلادي وبالتالي فإننا نطالب بزيادة عدد الموظفين في الوظائف العليا بالوكالة لعناصر من الدول النامية، وخاصة أن الخبرة أصبحت متوفرة لدى العديد من الكوادر الفنية لهذه الدول ويمكنها المساهمة في تحقيق أهداف الوكالة على أكمل وجه.

السيدة الرئيس،،،

تؤكد ليبيا على أهمية الجهود التي تبذلها وكالة الطاقة الذرية من اجل عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما نؤكد علي أهمية التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتعزيز السلم والأمن الدوليين والتدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها ومنع انتشار الأسلحة النووية دون ان يعيق ذلك استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من جانب الدول الأعضاء في المعاهدة.

كما نؤكد على أهمية القرار المتعلق بالشرق الاوسط الذي اتخذ 1995 ، ونطالب الدول الراعية للقرار بتحمل مسؤليتها والعمل الجاد على تنفيذ القرار وكما ندعو المجتمع الدولي لتكثيف جهوده لتحقيق عالمية المعاهدة

وحث كافة الدول التى لاتزال ترفض الانضمام للمعاهدة بأن تنضم اليها لتثبت مصداقيتها وحسن نواياها.

شكرا السيدة الرئيس